المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

العدد العاشر/ الجزء الأول كانون الأول 2021

المعايير المالية لمنح التمويل وأثرها في الحد من التعثر المصرفي
(دراسة ميدانية لعينة من المصارف التجارية العاملة بالسودان)

The Financial Standards to Grant Funds and Its Impact in decreasing Bank Default

د. محمد الضو علي البشير.
الأستاذ المساعد – جامعة سنار، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

المخلص.

تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل تؤثر شخصية العميل في الحد من التعثر المصرفي بالمصارف التجارية؟ هل هل تؤثر الظروف الاقتصادية المحيطة بنشاط العميل علي التمويل المصرفي المتعثر؟ هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الشخصية للعميل التي تساعد في الحد من التعثر المصرفي بالمصارف التجارية، توضيح أثر الظروف الاقتصادية المحيطة بنشاط العميل علي التمويل المصرفي المتعثر. وتألف مجتمع الدراسة من الموظفين في المصاريف .أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة قصدية من مجتمع الدراسة ، حيث قام الباحث بتوزيع (160) إستمارة إستبيأن على المستهدفين من إدارات وأقسام التعثر ، المراجعة الداخلية ، المخاطر ، مسؤل الإلتزام ، والإستثمار.اختبرت الدراسة الفرضيات التالية، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الشخصية للعميل والتعثر المصرفي . هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الظروف الاقتصادية المحيطة بنشاط العميل والتمويل المصرفي المتعثر. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، التغير في سلوك ومصداقية العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. الركود والتضخم الاقتصادي يؤثر على مستوى تعثر سداد التمويل المصرفي. بناءاً على النتائج السابقة قدم الباحث عدة توصيات منها، اعتماد المعايير المصرفية وفقاً للتطورات العالمية والإقليمية، والمحلية، والتوعية بها جماهرياً ونشر الوعي والثقافة المصرفية، رفع كفاءة العاملين في إدارة التمويل وتزويدهم بجميع البيانات والمطلوبات التي تخص العملاء.

الكلمات المفتاحية: المعايير المالية، التعثر المصرفي، التمويل.

Abstract.

The problem of the study is summarized in the following questions: Does the client's personality affects the reduction of banking defult in commercial banks? Do the economic situations surrounding the client's activity affects the defult bank funding? The study aimed at recognizing the client's personal characteristics that help reducing bank defult in commercial banks, explaining the impact of the economic situations surrounding the client activity on the bank funding defult. The study population contented of Staff in banks, and the study sample were chosen in desperate way of study socity, the researcher distriputed (160) questionary forms to the aimed administrations and departments, interial audit, reskes, commitment person and investment. The study tested the following hypotheses: there is a statistically indicative relationship between the personal characteristics of the client and the bank defult; there is a statistically indicative relationship between the personal characteristics of the client and the bank funding defult. The study reached several results, some of which are: change in behavior and credibility on the part of the client increases the bank funding defult; recession and economic inflation impact the level of banking funding redemption failure. On the basis of the previous results, the researcher presented several recommendations, some of which are: following banking standards in accordance with global, regional, and local developments; making people aware of them; spreading awareness and banking culture, ; and increasing the competency of funding administration staff and supplying them with all client-related data and requirements.

Keywords: Financial Standards, Banking Default, Financing.

أولا : الإطار المنهجي

تمهيد :

تعد عملية منح التمويل المصرفى وظيفة رئيسية وهامة تقوم بها المصارف التجارية لتحقيق أهدافها ، ويعتبر التمويل المصرفى عملية تسويقية للأموال المتوفرة لدى المصارف بما يؤدي إلي تحقيق الربحية والأماناللمصارف وفقاً لضوابط وإجراءات سليمة تضمن تدفق الأموال وعودتها إلي المصارف التجارية وحمايتها من التعثر المصرفى .

إن المصارف التجارية ظلت تعاني في الآونة الأخيرة من ظاهرة تعثر سداد التمويل المصرفى الممنوح للعملاء، وقد وجدت هذه الظاهرة اهتمام واسع من قبل الباحثين والمختصين والمسئولين في القطاع المصرف لما لها من أثر سلبي علي الإيرادات والسيولة والربحية بالمصارف التجارية ، ويعود تفشي هذه الظاهرة في المصارف التجارية لمجموعة من الأسباب الاقتصادية التي تتحكم في السوق المالي والنقدي وإلي بعض الأسباب المتعلقة بالجهة مانحة التمويل والجهة طالبة التمويل ، وحتي تتجنب المصارف التجارية الوقوع في مشاكل تعثر التمويل المصرفى والتي يترتب عليها ضياع أموالها واهتزاز عنصر الثقة من جانب عملائها ، تقوم المصارف التجارية برسم سياسات تمويلية توضح فيها المجالات التي قدم لها التمويل المصرفى والعملاء الذين يتعامل معهم البنك والشروط الأساسية للأنواع المختلفة من التمويل وذلك وفقاً لمعايير وإجراءات وضوابط منظمة لعملية منح التمويل المصرفى ، تزيد من كفاءة وفاعلية قرار منح التمويل المصرفى ، وتحسن من الأداء المالي للمصارف التجارية مما يسهم في المحافظة علي حقوق المساهمين والمودعين والدائنين ويعزز من الاستقرار المالي والمصرفى .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

1. هل تؤثر الخصائص الشخصية للعميل في الحد من التعثر المصرفي بالمصارف التجارية؟
5. هل تؤثر الظروف الاقتصادية المحيطة بنشاط العميل علي التمويل المصرفي المتعثر؟

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية :

1. معرفة معايير منح التمويل المصرفي في المصارف التجارية.
2. التعرف على الخصائص الشخصية للعميل التي تساعد في الحد من التعثر المصرفي بالمصارف التجارية
3. توضيح أثر الظروف الاقتصادية المحيطة بنشاط العميل علي التمويل المصرفي المتعثر.
4. توضيح مفهوم التعثر في سداد التمويل المصرفي بالمصارف التجارية والأساليب التي تؤدي إليه والإجراءات المتبعة للحد منه.
5. تقديم توصيات يمكن ان تساعد في رفع كفاءة المصارف التجارية العاملة بالسودان.

أهمية الدراسة :

يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلي نوعين :

الأهمية العلمية : و تتمثل في :

1. محدودية الدراسات التي تبحث في مجال الدراسة مما يمثل إضافة نوعية لمكتبة البحوث العلمية في هذا المجال.
2. الدراسة و نتائجها تعين طلاب العلم و المعرفة و الباحثين في هذا المجال.
3. أهمية الدراسة تتمثل في ندرة الدراسات السابقة في مجال معايير منح التمويل المصرفي.
4. ثراء الفكر المحاسبي بتناول موضوع يساهم في معالجة التعثر المصرفى بالمصارف التجارية .

الأهمية العملية : تتمثل في :

1. تبني المصارف التجارية لتطبيق نتائج الدراسة يساعد في توفير معايير تؤثر إيجاباً في إتخاذ قرار التمويل.

ISSN: 2709-5312

2. إهتمام المصارف التجارية بتطبيق نتائج الدراسة يزيد من ثقة المساهمين و المودعيين في تعاملهم مع المصارف .

3.ظاهرة التمويل المتعثر أثرت علي المصارف التجارية في مراكزها المالية و التطورات في مجال المعايير أحدثت تغيرات في الصناعة المصرفة نتج عنها مشاكل مختلفة ، لذا يتجه الفكر المحاسبي لمحاولة علاج التمويل المتعثر بإتباع معايير و إجراءات في منح التمويل لتقليل حجم المتعثر منه .

4. تبني تطبيق المصارف التجارية لنتائج الدراسة يسهم في جذب مزيد من رؤوس الأموال والودائع التي هي خارج الجهاز المصرفي.

فرضيات الدراسة :

تختبر الدراسة الفرضيات التالية :

لفرضية الأولي : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الشخصية للعميل والتعثر المصرفي .

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الظروف الاقتصادية المحيطة بنشاط العميل والتمويل المصرفي المتعثر.

منهجية الدراسة

إعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة ، و المنهج الإستنباطي لتحديد محاور البحث و صياغة الفرضيات ، و المنهج الإستقرائي لتحديد أبعاد المشكلة و إختبار فرضيات الدراسة ، و المنهج الوصفي التحليلي بإستخدام أسلوب العينة لدراسة و توضيح أثر معايير منح التمويل و إجراءاته في منع التعثر بالمصارف التجارية .

عينة الدراسة:

تركزت الدراسة علي عينة من المصارف التجارية العاملة بولاية الخرطوم حيث تمت الدراسة في العام 2021م.

أدوات جمع البيانات:

تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة في:

المصادر الأولية: الإستبيان .

المصادر الثانوية: الكتب و الدوريات و الرسائل العلمية و المؤتمرات و الندوات و المنشورات و اللوائح و مواقع الإنترنت التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة .

حدود الدراسة

تنحصر حدود الدراسة في:

الحدود المكانية : عينة من المصارف التجارية العاملة بالسودان .

الحدود الزمانية: 2021م:

ثانياً : الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوعات لها علاقة بالمعايير و التعثر المصرفى، يقوم الباحث بإستعراض أهمها لكي يمكن التعرف علي أثر معايير منح التمويل و إجراءاته في منع التعثر بالمصارف التجارية السودانية و من هذه الدراسات :

دراسة أسامة محمد، 2014م .

تمثلت مشكلة الدراسة في تعرض العديد من الشركات المساهمة السعودية إلى مشكلات مإلية أدت إلى تعثرها. هدفت الدراسة إلى معرفة مدي قدرة نماذج الشبكات العصبية الإصطناعية على التنبؤ بالتعثر المإلي للشركات المساهمة السعودية، وبيان أفضليتها في التنبؤ بالتعثر المالي على النماذج الإحصائية. تكتسب الدراسة أهميتها في محاولة تقديم مدخل محاسبي للتنبؤ بتعثر الشركات إعتماداً على أحدث نماذج الذكاء الإصطناعي ، والتي تتمثل في الشبكات العصبية والخوارزميات الوراثية. إستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي، والمنهج الإستنباطي ، والمنهج التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، نماذج الشبكات العصبية الإصطناعية قادره على التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة السعودية بدرجة دقة كبيرة، أفضلية نماذج الشبكات العصبية الإصطناعية

مقارنة بنماذج تحليل الإنحدار اللوجستي وتحليل التمايز. إختلفت دراسة الباحث عن هذه الدراسة في أن هذه الدراسة ركزت على أسإلبب التحليل المالي الحديثة للتنبؤ بالتعثر المالي، أما دراسة الباحث ركزت على مجموعة من المعايير والإجراءات التي تتبعها المصارف التجارية للحدمن مشكلة التعثر المالي، أيضاً بئية التطبيق تختلف في كـــلتا الدراستين،

ففي دراسة الباحث كان التركيز على المصارف التجارية العاملة بالسودان، بينما كان التركيز في هذه الدراسة على الشركات المساهمة السعودية.

درسة (نجم الدين إبراهيم، 2014 م) ،

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى مساهمة الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية في تحديد مشاكل الإفلاس في المصارف السودانية ، و مدي مساهمة معلومات قائمة التدفقات النقدية في قرارات الحصول علي التمويل بالمصارف السودانية . هدفت الدراسة إلي تحليل و دراسة تأثير الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية علي قرارات التمويل في المصارف التجارية السودانية و أثره في الحد من التعثر المصرفى. تكمن أهمية الدراسة من أهمية قائمة التدفقات النقدية و المعلومات التي تقدمها في إتخاذ قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية . إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، و المنهج الاستقرائي ، و المنهج الاستنباطي . توصلت الدراسة إلي نتائج منها ، يساعد الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية في توضيح مشاكل الإفلاس الفني في المصارف السودانية ، تساعد معلومات قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرار منح التمويل بالمصارف السودانية ،إستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف التجارية السودانية .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية و معلومات قائمة التدفقات النقدية و أثرهما في الحد من التعثر المصرفى، وهدفت الدراسة إلي تحليل و دراسة تأثير الإفصاح عنمعلومات قائمة التدفقات النقدية علي قرارات التمويل في المصارف التجارية السودانية و أثره في الحد من التعثر المصرفى .

و ما يميز دراسة الباحث أنها تناولت أثر معايير منح التمويل و إجراءاته في منع التعثر بالمصارف التجارية ، وهدفت إلي تحديد المعايير و الإجراءات التي تسهم في الحد من تعثر التمويل بالمصارف التجارية السودانية ، وتساعد على رفع كفأءة وفاعلية قرار منح التمويل بالمصارف التجارية .

دراسة (الفاتح الشريف)، 2015م

تمثلت مشكله الدراسه في إزدياد الديون المتعثره لدي المصارف السودانيه رغم كل الجهود المبزوله في هذا الصدد. هدفت الدراسة الي توضيح دور الإ ستعلام الإ ئتماني في الحد من التعثر ، مما يؤدي الي تطويرالأداء المالي للجهاز المصرفى السوداني. تكمن أهمية الدراسة في ندرة الدراسات السابقة في مجال نظام الإستعلام الإ ئتماني ،الإستعلام الإ ئتماني يسهم في ترقية الاداء المالي للجهاز المصرفى ، ويعمل علي الحد من مخاطر الإئتمان وزيادة الربحية مما يساعد في الإ ستقرار المالي للمصارف. إستخدمت الدراسةالمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلي نتائج منها ، تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني يحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفى، ويؤدي إلي تقليل مخاطر التعثر والتأخر والفشل

في سداد القروضبالجهاز المصرفى، ويساهم في توفير السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية وزيادة نمو محفظة التمويل والإستثمار. يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت دور نظام الإستعلام الإئتماني في الحد من التعثر وأثرة في الاداء المالي للمصارف، وتتميز دراسة الباحث عنها بأنها أشمل لأنها ركزت علي أثر معايير وإجراءات منح التمويل في الحد من التعثر المصرفى بالمصارف التجارية حيث يعتبر نظام الإستعلام الإئتماني جزءاً من هذه الإجراءات.

دراسة (لؤي بدراين، 2019م)

تمثلت مثلت مشكلة الدراسة في تعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في فلسطين، مما انعكس سلباً على حجم الائتمان المصرفي الذي يشكل عامل مؤثر في زيادة الاستثمارات. هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الرئيسية المحددة لقرار رالائتمان

المصرفي، لكل من تسهيلات الشركات والافراد للبنوك التجارية العاملة في فلسطين. توصلت الدراسة الى نتائج اهمها، هنالك دور مهم لعامل نمط السياسة الائتمانية للبنك، الوضع المالي للعميل له دور في اتخاذ القرار الائتماني المصرفي في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وتتميز دراسة الباحث عنها بأنها تناولت المعايير المالية لمنح التمويل وأثرها في الحد من التعثر المصرفى بالمصارف التجارية العاملة في السودان.

دراسة (كوثر بن إسماعيل، 2019م)

تمثلت مثلت مشكلة الدراسة في تعرض المصارف الجزائرية خلال السنوات الماضية إلى أزمات الديون المتعثرة والتي لم تكن متوقعة سواء من حيث حجمها أو درجة خطورتها. هدفت الدراسة إلى كيفية معالجة التعثر المصرفي وكيفية إدارة التعثرة مهما كانت أسبابه. توصلت الدراسة الى نتائج اهمها، أن أهم أسباب التعثر هو السياسة المنهجية من طرف الدولة في منح القروض، وعدم كفاءة المقترض، ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية للمشاريع الممولة. يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت التعثر المصرفي ودور البنوك التجارية في معالجته، وتتميز دراسة الباحث عنها بأنها تناولت المعايير المالية لمنح التمويل وأثرها في الحد من التعثر المصرفى بالمصارف التجارية العاملة في السودان..

ثالثاً/ الإطار النظري لمعايير التمويل:

1. **الشخصية**: أن الثقة في العميل تعتمد إلى حد كبير على شخصية العميل وسمعته ، فإذا كان هذا العميل. يتصف بحسن السمعة والحرص على سداد التزاماته فإن إحتمالات منح مثل هذا العميل التمويل المصرفى من قبل البنوك تكون كبيرة وذلك بالمقارنة بالعميل الذي يتصف بعدم الحرص على سداد التزاماته و الوفاء بتعهداته وتشوب سمعته وقائع مختلفة وواضحة ، حيث تكون البنوك غير راغبة في منحه التمويل وتحجم عن هذا النوع من

العملاء حتى لو قدم هذا العميل الضمانات الكافية للبنك. حيث تقوم إدارة الاستعمالات في البنوك المختلفة بمهمة جمع المعلومات عن العميل من حيث سمعته في السوق و البنوك ومدة إلتزامه فيسداد إلتزاماته السابقة ، يلعب تقرير الاستعلام أثر كبير جداً في الحد من المخاطر التمويلية، (الزبيدي، 2002، ص 146)

تقرير الإستعلام عن العميل:

يشمل تقرير الإستعلام عن العميل المعلومات الأتية، (الدغيم، 2006، ص، 196):

- اسم العميل عنوانه الشخصي وبيانات البطاقة الشخصية / العائلية / جواز السفر.
- المؤهلات الدراسية الحاصل عليها.
- بيانات بالمستندات والتراخيص الرسمية لمزاولة النشاط وتواريخ صأثرها و تجديدها.
- الخبرات السابقة والحالية.
- الشكل القانوني لنشاط العميل وتاريخ التأسيس ورأس المال.
- الشركاء الآخرين للعميل وخبراتهم ومؤهلاتهم.
- الأنشطة الأخرى التي يمارسها العميل وشركاؤه تاريخ تأسيسها رأس المال.
- عنوان مقر نشاطه و فروعه(إن وجدت).
- نشاط العميل موضوع التسهيلات الائتمانية .
- الموردين الذي يتعامل معهم (سوق محلي/ خارجي) .
- سمعة العميل في السوق والبنوك، (هندي، 2003، ص 223).

من أهم الوقائع التي تشوب سمعة العميل الوقائع الآتية:

- الشيكات المرتدة.
- التهرب الضريبي والجمركي.

ISSN: 2709-5312

- إشهار إفلاسه في الماضي.
- الغش التجاري.
- رفع دعوى قضائية ضد أحد البنوك (من جانب العميل)
- مخالفة القوانين المنظمة للنشاط التجاري والإقتصادي.
- تورطه في أنشطة محظورة قانونياً.
- إعدام أحد البنوك لمديونية مستحقة عليه.

يلاحظ أن المعلومات التي يتضمنها الاستعلام لها أهميتها في تحديد الجدارة الائتمانية للعميل ، وأن هذه المعلومات لا يمكن إستخراجها من القوائم والحسابات الختامية عن نشاط العميل ، وبالتالي فإن الاستعلام يسهم بفاعلية كبيرة في عملية التحليل الائتماني ويجب أن تتصف المعلومات التي يتضمنها الاستعلام بالدقة والموضوعية والحياد ، وان يتم تداول هذه المعلومات في حدود قانون سرية المعلومات المصرفة ولا يتم الكشف عن مصادر الاستعلام في سياق الاستعلام ، لأن الاحتفاظ بسرية المصادر يعد من الأغراض المصرفة الراسخة فيما يتعلق بإعداد الاستعلامات، (مطر، 2003، ص 381).

مما سبق يتضح للباحث أن المقصود بشخصية العميل سلوكياته التي تتحدد بمدى قدرته على الوفاة بالتزاماته ورغبته في ذلك، أما شخصية العميل كمؤسسة فيقصد بها الإدارة والتي تتجسد في مقدرة الشركة على الوفاءبما عليها من التزامات تجاه المصارف وذلك من خلال قدرة إدارتها على إنجاز الأعمال ، وتحقيق الأهداف، وعلى هذا الأساس فان دراسة شخصية المؤسسة تقتضي الاطلاع على شخصية مدراء المؤسسة بغرض الإحاطة والاستعلام عن أخلاقيات هؤلاء المدراء ومدى قدرتهم وإستعدادهم لتسديد ما استحق على المؤسسة.

2. الظروف السائدة:

يقصد بالظروف السائدة كمؤشر من مؤشرات الجدارة الائتمانية، الظروف الاقتصادية والتجارية والائتمانية السائدة والمحيطة بعملية منح الائتمان المصرفى ، وهذه الظروف والاعتبارات السائدة منها مما يتعلق بالبنك نفسه وظروفه ومنها ما يتعلق بالمناخ الاقتصادي التجاري السائد بصفة عامة.

كما أن الظروف الاقتصادية من كساد ورواج وتضخم تؤثر بدرجة كبيرة جداً على منح التمويل المصرفى ففي أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي ، تتوسع البنوك في منح التمويل المصرفى وفي أوقات الكساد والركود الاقتصادي تقوم البنوك بتحجيمالائتمان المصرفى الذي تمنحه كما أن منح الائتمان المصرفيتأثربمعدلات

التضخم الســـائدة في الاقتصاد، (حسين، 2008، ص 135)، لذلك يجب على إدارة التمويل في المصرف التنبؤ بظروف الصناعة التي يعمل فيها العميل ، وتحديد اتجاهات المستقبل التشغيل سواء في الصناعة أو المنطقة التي يعمل فيها المصرف من كساد أو رخاء خاصة إذا كان القرض المطلوب منحه طويلة الأجل ، كما يجب على المصرف التعرف على ظروف المنافسة القائمة ومدى تأثيرها على نشاط العميل، ومدى قدرته على تحقيق أهدافه يرى الباحث أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية، كما أنه من الطبيعيألا تستوفي جميع المعايير السابقة أعلاه الحد الأمثل لها ، فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير بشكل كامل ومتوازن.

مفهوم التمويل المصرفى المتعثر

تعريف التعثر في اللغة : التعثر في اللغة مرده إلى تعثر أي زل وكبا . والعثرة : الزلة ، ويقال : عثر به فرسه فسقط ، وعثر به الزمان: تعس، (المعجم الوسيط، 1995، 605)، ويقال تعثر حظه وتعثر لسانه : بمعنى تلعثم أي لا يستطيع الحديث بشكل واضح، وفي الحديث(لا حليم إلا ذو

عثرة) أي لا يحصل له الحلم ويوصف به حتى يركب الأمور وتنخرق عليه ويتعثر فيها فيعتبر بها ويستبين مواضع الخطأ فيجتنبها، (إبن منظور، د ن، ص 206)،

تعريف التعثر المالي إصطلاحاً: هناك بعض الإختلافات بين الباحثين حول إستخدام هذه المصطلح ، فقد يستخدمه البعض كمصطلح مرادف لمفهوم الإفلاس القانوني أو الإعسار المالي، أو لوصف المرحلة التي تسبق الإفلاس في المؤسسة، في حيث يستخدمه آخرون لوصف المؤسسة التي تعاني من تراكم الخسائر

لعدد من السنوات تمييزاً له عن حالة عدم القدرة على سداد الإلتزامات والتي ترتبط بمفهوم الإفلاس ، حيثظهرت تعريفات مختلفة للتعثر المالي من أهمها.

عرف نظير رياض محمد الشحات التعثر المالي بأنه : حالة من عدم التوازن المالي التي تصيب الشركة ، وترجع هذه الحالة إلى تضافرمجموعة من الأسباب والمتغيرات الداخلية والخارجية ، والتي تؤدي إلي عدم القدرة على سداد الإلتزامات المطلوبة، (الشحات، 1998، ص 2)،كما عرف التعثر المالي بأنه: عملية تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة وصولاً إلى حالة عدم القدرة على سداد الإلتزامات ، والحصول على إلتزامات جديدة وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي، (الحضيري، 1987، ص 33) أيضاً التعثر المالي بأنه: عملية تنتج عن تفاعل العديد منالأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة ، وصولاً إلى حالة عدم قدرة الشركة على تسديد قروضها ومحاولة الحصول على قروض جديدة ، وفقدان التوازن المالي والنقدي التشغيلي.

يتضح للباحث من خلال إستعراض التعريفات السابقة أن التعثر المالي هو خلل مالي يصيب المنشأة ، ويؤدي إلى عجزها عن سداد إلتزاماتها تجاه الغير أو تحقيقها لخسائر متتالية سواء كانت هذه الإلتزامات للملاك أو الدائنين.

أنواع التعثر:

تتباين وجهات نظر المهتمين بظاهرة التعثر في تحديد أنواعه ، إلا أن الإجماع يشير إلى أن للتعثر الأنواع التالية، (الزبيدي، 2002، ص، 236):

1/ الفشل الاقتصادي :

و يقصد به حالة المصرف الذي تعجز عوائده المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل ،

ويعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الإستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أولا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الإستثمارات.

الفشل المالي :

يختلف مفهوم الفشل المالي وفقاً لشكل التحليل الذي يمكن إستخدامه في تحديد ذلك ، فقد يقصد بالفشل المالي حالة تنعدم فيها مقدرة المصرف على تسديد إلتزاماته قصيرة الأجل رغم أن مجموع أصوله تزيد عن مجموع خصومه ، كما يقصد به حالة الإفلاس التي يمر بها المصرف عندما تزداد مطلوباته عن بقية أصوله.

مراحل التمويل المتعثر :

إن التعثر المالي لا يحدث بشكل مفاجئ ، ولكنه يتمثل في المرحلة الأخيرة كنتيجة لعدة مراحل ، تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل التوقف عن السداد، (عبد الحميد، 2009م، ص 51).

حيث أن إنعدام المتابعة عن قرب والمعايشة الكاملة لظروف العملاء وغياب التمويل الرشيد وغياب النواحي العلمية عند منح التمويل المصرفى تؤدي قطعاً إلى زيادة في حالات التعثر في التمويل وإلي صعوبة فيعلاجه.لذا فإن التعثر يمر بعدة مراحل يجب دراستها بشكل جيد ووافي حتى يتسنى التعامل مع العميل المتعثر بشيء من الدراية والمعرفة ، وهذه المراحل و هذه المراحل هي: (الحضيري، 2006 ص 395)

1/مرحلة حدوث الحدث العارض:

هذه المرحلة تمثل البداية الحقيقية للتعثر حيث يحدث حادث عارض يمثل لحظة تحدي للمدير المالي في

المشروع ، فإذا إنتبه وأدرك خطورة هذا الحدث قد لا يحدث تعثر أما إذا إستهان وإستهتر بخطورته بدأ التعثر

، وفي غالب الأمر يبدو التعثر حادث عارض وأمراً عادياً هنياً لا قيمة له خاصة في ظل إتباع سياسة الإدارة يوم بيوم والتعامل مع إحداث اللحظة دون إستخدام الإدارة العملية التي تقوم على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

2/ مرحلة التغاضي عن الوضع القائم: (فضالة 2006، ص 326)

هي مرحلة دق فيها جرس الإنذار من بعض خبراء البنك لتنبيه القائمين على إدارة البنك إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر والدافعية إليه إلا أن تجاهل القائمين على الإدارة ومقابلة بعدم الإهتمام والتقليل من شأنه يدفع المنذرون إلى عدم الإستمرار في الإنذار ، بالتغاضي عن الوضع الحالي ، وما يمثله

من مخاطر مستقبلية قد تحدث أثاراً مدمرة على المشروع.

3/ مرحلة التعثر والتقليل من خطورته:

في هذه المرحلة يزداد الوضع تأزماً ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع ومن ثم تتحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو مكتملة الأركان والجوانب رغم وضوح خطورة الوضع إلا أن القائمين على إدارة البنك لا يعطونها الأهمية الكافية ولا يقومون بتعبير سياسة المشروع المالية.

4/ مرحلة التعايش مع التعثر:

هذه المرحلة تمثل أخطر المراحل على الإطلاق وأكثرها تدميراً لمستقبل المشروع حيث يصبح التعثر سمة وطابع يوحي للحياة داخل المشروع وأن ما يتم داخل المشروع مجرد علامات حياة

ودليل عليها لا أكثر ولا أقل وفي الوقت نفسه يدخل المشروع حالة الإحتضار ولفظ الانفاس الأخير.

5/ مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:

تبدأ هذه المرحلة بتسرب أنباء التعثر إلى الجمهور الخارجي وكسر حلقة التعتيم الإعلامي الذي وضعته إدارة المشروع المتعثر ، وتحدث الأزمة عندما يواجه المشروع حادث ضخم لا يمكن مواجهته بطرق الإمتصاص والتعتيم.

6/ مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع :

وفي هذه المرحلة يبدأ أصحاب المشروع بالإجتماع مع كل من إدارة المشروع وأصحاب الحقوق على

المشروع وإستدعاء عدد من الخبراء المتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجه . وعادة ما تبدأ عملية المعالجة بإعفاء مجلس الإدارة الحالي الذي كان سبباً في إحداث الأزمة والوصول بهاإلى هذه المرحلة وتقديم بعضهم إلى المساءلة عن المخالفات المنسوبة إليهم سواء بالقيام بعمل معين قاد إلى حادث التعثر أو الإمتناع عن عمل معين كان يمكنه أن يفضي إلى علاج التعثر أو يحول دون تفاقم الوضع.

أسباب تعثر التمويل

من الطبيعي ظهور بعض حالات تعثر العملاء في سداد التمويل الممنوح لهم ، وذلك لأن المخاطرة تعتبر فطرة الإئتمان ، ولكن تكمن المشكلة في إرتفاع نسبة التمويل المتعثر مقارنة بإجمالي التمويل ، وهنا لا بد من البحث في أسباب تزايد الظاهرة للتوصل إلى حلول لها ويمكن تعتيم الأسباب إلى ما يلي :

1/ الأسباب المتعلقة بالعميل :

1.1/ أسباب مرتبطة بمواصفات العميل وظروفه :

ويمكن عرضها من خلال النقاط التالية: (غنيم، 1999، ص 179).

أ/ عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل.

ب/إستخدام التسهيلات الإئتمانية في غير الأغراض الممنوحة من أجلها.

ج/ التوسع غير المدروس لعمليات العميل الإستثمارية.

د/إعتماد العميل على مصادر غير متكررة مما يزيد من عدم إنتظام تدفقاته النقدية وأرباحه من فترة مالية إلى أخرى.

هـ/ عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل.

2/ أسباب مرتبطة بإختيار وتسيير المشاريع الممولة:

هنالك مجموعة من الأسباب التي تؤدي الى تعثر المشاريع ، ترتبط أساساً بطرق إختيار المشاريع وتسييرها ، وتؤدي بأثرها الى تعثر التمويل الموجهة إليها ويمكن إيجازها فيما يلي :

1.2/ أسباب فنية :

تتمثل في الآتي: (الحمزاوي، 1995، ص 370).

أ/ إستخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة ذات طابع متخلف يؤدي إلى عدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية.

ب/عدم مواكبة التطور الناتج من الطاقة ومشكلات إستخدامها.

ج/ عدم توفر الخصائص الطبيعية اللازمة في المدخلات الرئيسية في عملية الإنتاج خصوصاً المواد الأولية.

د/ الأخطاء المتعلقة بتخطيط الإستثمار عند البداية ، وعند إعداد دراسة الجدوى الإقتصادية والفنية للمشروع ، حيث تتضمن دراسة الجدوى دراسة السوق ، دراسة الجدوى الفنية للمشروع ، دراسة الجدوى المالية.

3. أسباب إدارية:

إن الإدارة السيئة المسببة للفشل هي الإدارة التي لا تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة وكذلك الفعالية كجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي ، فالإدارة عندما تكون سيئة ، تكون الممارسة للعملية الإدارية تفتقد الآتي (العوضي ، 2004، ص 29):

أ/عدم وجود إستراتيجية محددة وواضحة.

ب/عدم وجود رقابة بشكل عام ورقابة على التكاليف بشكل خاص.

ج/عدم تناسب الهيكل التنظيمي وإحتياجات العاملين.

د/عدم إظهار النتائج المالية الحقيقية للمشروع.

4/ الأسباب المتعلقة بالمصرف:

كثير ما تقع المصارف ضحية أخطائها ، إضافة إلى أخطاء الغير ، وبالتالي تمثل مشكلة التمويل المتعثر في أحد جوانبها الأساسية مشكلة المصرف ذاته ، وأهم هذه الأسباب في حقيقة الأمر يمكن ردها إلى الخطأ

و التحيز الشخصي للقائم بالدراسة الائتمانية ولمتخذ القرار الائتماني .

5/ أسباب متعلقة بالدراسة الإئتمانية:

تمثل مخاطر أقدم شكل من الأشكال المخاطر في الأسواق المالية،وتعرف مخاطر الأئتمان على أنها الخسائر الناجمة عن رفض أو غدم قدرة على سداد ما هو مستحق بالكامل وفي الوقت المناسب. (Abdo Rahman,2017:75)

عدم دقة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها موظفو الائتمان، سواء أنه كان ناتجا عن ضعف تأهيل الموظفين أو ناتج عن ضغوط إدارة المصرف في مجال التوسع في منح القروض بهدف زيادة الارباح بصرف النظر عن المخاطر التي تتضمنها هذه العملية. (Schoutens and Cariboni,2009:9)

من أهم أسباب تعثر المصارف التجارية والمتخصصة هي الدراسات الإئتمانية التي على أساسها على إتخاذ

القرار ، ومن أهم أسباب فشل الدراسات الإئتمانية عدم قناعة بعض القائمين بأهمية الدراسات الإئتمانية كأساس لإتخاذ القرار الإئتماني وإعتمادهم على التجارب والخبرات الشخصية السابقة لهم.

ويمكن حصريا المخاطر الأخطاء الناتجة عن الدراسة الإئتمانية للعميل من خلال الاتي(جودة، وآخرون، 1999، ص 284):

أ/ عدم تدعيم الدراسة الإئتمانية بالبيانات السليمة والواقعية على العملاء.

ب/ عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل للمصرف.

ج/ المغالاة في تقدير إحتياجات العميل التمويلية ، وعدم دراستها بشكل سليم.

د/عدم تدعيم الدراسات الإئتمانية بآراء المستويات الإشرافية ، الإئتمانية المتعددة داخل الفرع.

هـ/ عدم الدقة في تحديد إلتزامات العميل المقترض الواجب سدادها للغير.

رابعاً: إجراءات الردراسة الميدانية

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التى يسعي الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة.

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من بعض الموظفين في الجهات الأتية: بنك أمدرمأن الوطنى ، بنك المزارع ، البنك السودأني الفرنسى ، بنك العمال .

أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة قصدية من مجتمع الدراسة ، حيث قام الباحث بتوزيع (160)إستمارة إستبيأن على المستهدفين من إدارات وأ قسام التعثر ، المراجعة الداخلية ، المخاطر ، مسؤل الإلتزام ، والإستثمار. وقد إستجاب (150) فرد حيث أعادوا الإستبيانات بعد

ملئها بكل المعلومات المطلوبة أى مأنسبتة (93%) من المستهدفين وتعتبر هذه النسبة عالية مما يؤدى إلى قبول نتائج العينة .

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكأن حرص الباحث علي تنويع عينة الدراسة من حيث شمولها على الأتى[1]:

أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة.وقد إعتمد الباحث علي الإستبيان كأداة رئسية لجمع البياناتمن عينة الدراسة واحتوى الإستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأول:تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وهى المؤهل العلمي ،التخصص العلمى ،المؤهل المهنى ،المسمى الوظيفي ،سنوات الخبرة .

القسم الثانى : يحتوى الإستبيان على عدد (32) عبارة تحلل وفق مقياس ليكرت الخماسى المتدرج الذى يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة ،أوافق ،محايد ،لا أوافق ،لا أوافق بشدة) وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الأربعة بواقع (8)عبارات لكل فرضية .

الثبات والصدق الظاهرى:

للتأكد من الصدق الظاهرى للإستبيان وصلاحية عباراتة من حيث الصياغة والوضوح والدقة قام الباحث بعرض عبارات الإستبيان على المشرف وعلى عدد من المحكمين الأكاديميين والمختصين بمجال الدراسة،وبعد إستعادة الإستبيان تم إجراء بعض التعديلات التى إقترحت عليه ، ومن ثم أصبحت الإستبانة في شكلها النهائى (ملحق رقم 1).

صدق وثبات الإستبانة:

الثبات يعني أن تعطي الإستبانة نتائج متقاربة أو نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها أكثر من مرة في نفس الظروف وللتحقق من ذلك تم توزيع (150) إستمارة لعينة إستطلاعية عن طريق الإتساق الداخلي (الفاكرونباخ) ولقد كان معامل ألفا كرونباخ = (0.995) وهو معامل ثبات عالِ يدل

على ثبات المقياس وصلاحيته للدراسة ومعامل الصدق هو الجزر التربيعي لمعامل الثبات بالتالي هو (0.997) وهذا يدل على أن هنالك صدق عالٍ للمقياس وصالح للدراسة مما يؤكد دقة الإستبانة وتمتعها بالثقة والقبول لما ستخرج به هذه الدراسة من نتائج.

خامساً/ عرض وتحليل بيانات الدراسة:

تحليل بيانات المحور الأول:

أولاً التوزيع التكراري لعبارات محور فرضيات الدراسة الأولى

الجدول (6/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاة محور الفرضية الأولى (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الشخصية للعميل ومستوى التعثر المصرفي .

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
1	التغيير في سلوك ومصداقية العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	59	70	21	0	0
		39.3	46.7	14	0.0	0.0
2	عدم استخدام التمويل في الغرض الذي منح من أجله يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	63	67	20	0	0
		42	44.7	13.3	0.0	0.0
3	تقيد العميل بالتزاماته تجاه المصارف مانحة التمويل يقلل من تعثر سداد التمويل المصرفي.	54	76	18	2	0
		36	50.7	12	1.3	0.0
4	عدم كفاية النظام المحاسبي لدى العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	60	58	20	12	0
		40	38.7	13.3	8	0.0
5	زيادة مديونية العميل دون دراسة يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	50	50	30	18	2
		33.3	33.3	20	12	1.3
6	عدم رغبة العميل في السداد رغم قدرته على السداد يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	69	64	12	5	0
		46	42.7	8	3.3	0.0
7	التوسع غير المدروس في الاستثمار من قبل العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	67	66	17	0	0
		44.7	44	11.3	0.0	0.0
8	الإدارة المنفردة للعميل تزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	41	49	31	20	9
		27.3	32.7	20.7	13.3	6

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م .

يتبين من الجدول (6/2/4) أن التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص المحور أعلاه نجد الأتى:

1. التغيير في سلوك ومصداقية العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. أن (59) فرداً وبنسبة (39.3%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (70) فرداً وبنسبة (46.7%) أجابوا أوافق و(21) فرداً وبنسبة (14%) أجابوا محايد، بينما (0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق و(0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق بشدة.
2. عدم استخدام التمويل في الغرض الذي منح من أجله يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. يتبين أن (63) فرداً وبنسبة (42%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (67) فرداً وبنسبة (44.7 %) أجابوا أوافق و(20) فرداً وبنسبة (13.3%) أجابوا محايد، بينما (0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق و(0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق بشدة.
3. تقيد العميل بالتزاماته تجاه المصارف مانحة التمويل يقلل من تعثر سداد التمويل المصرفي. يتبين أن (54) فرداً وبنسبة (36.0%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (76) فرداً وبنسبة (50.7%) أجابوا أوافق و(18) فرداً وبنسبة (12.0%) أجابوا محايد، بينما (2) فرداً وبنسبة (1.3%) أجابوا لا أوافق و(0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق بشدة.
4. عدم كفاية النظام المحاسبي لدى العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. يتبين أن (60) فرداً وبنسبة (40.0%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (58) فرداً وبنسبة (38.7%) أجابوا أوافق و(20) فرداً وبنسبة (13.3%) أجابوا محايد، بينما (12) فرداً وبنسبة (8.0%) أجابوا لا أوافق و(0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق بشدة.
5. زيادة مديونية العميل دون دراسة يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. أن (50) فرداً وبنسبة (33.3%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (50) فرداً وبنسبة (33.3%) أجابوا أوافق و(30) فرداً وبنسبة (20.0%) أجابوا محايد، بينما (18) فرداً وبنسبة (12.0%) أجابوا لا أوافق و(2) فرداً وبنسبة (1.3%) أجابوا لا أوافق بشدة.
6. عدم رغبة العميل في السداد رغم قدرته على السداد يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. يتبين أن (69) فرداً وبنسبة (46.0%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (64) فرداً

وبنسبة (42.7%) أجابوا أوافق و(12) فرداً وبنسبة (8.0%) أجابوا محايد، بينما (5) فرداً وبنسبة (3.3%) أجابوا لا أوافق و(0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق بشدة.

7. التوسع غير المدروس في الاستثمار من قبل العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. يتبين أن (69) فرداً وبنسبة (46.0%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (64) فرداً وبنسبة (42.7%) أجابوا أوافق و(12) فرداً وبنسبة (8.0%) أجابوا محايد، بينما (5) فرداً وبنسبة (3.3%) أجابوا لا أوافق و(5) فرداً وبنسبة (3.3%) أجابوا لا أوافق بشدة.
8. الإدارة المنفردة للعميل تزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. يتبين أن (67) فرداً وبنسبة (44.7%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (66) فرداً وبنسبة (44.0%) أجابوا أوافق و(17) فرداً وبنسبة (11.3%) أجابوا محايد، بينما (0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق و(0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق بشدة.

يستنتج الباحث من التحليل أعلاه أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الشخصية للعميل ومستوى التعثر المصرفي .

جدول (7/2/4)

الوسيط ودرجات الحرية والقيمة المعنوية لإختبار مربع كآى لإجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الفرضية الأولى.

الرقم	العبارة	مربع كاي	درجات الحرية	القيمة المعنوية	الوسيط	درجة القياس
1	التغيير في سلوك ومصداقية العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	26.44	2	0.000	4.00	أوافق
2	عدم استخدام التمويل في الغرض الذي منح من أجله يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	27.16	2	0.000	4.00	أوافق
3	تقيد العميل بالتزاماته تجاه المصارف مانحة التمويل يقلل من تعثر سداد التمويل المصرفي.	90.53	3	0.000	4.00	أوافق
4	عدم كفاية النظام المحاسبي لدى العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	50.37	3	0.000	4.00	أوافق
5	زيادة مديونية العميل دون دراسة يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	57.60	4	0.000	4.00	أوافق
6	عدم رغبة العميل في السداد رغم قدرته على السداد يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	90.63	3	0.000	4.00	أوافق
7	التوسع غير المدروس في الاستثمار من قبل العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	32.68	2	0.000	4.00	أوافق
8	الإدارة المنفردة للعميل تزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	34.13	4	0.000	4.00	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

الجدول (4/2/7) أعلاه يوضح نتيجة إختبار مربع كأي للعبارات:

1. التغيير في سلوك ومصداقية العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (26.44) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.

2. عدم استخدام التمويل في الغرض الذي منح من أجله يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (27.16) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.

3. تقيد العميل بالتزاماته تجاه المصارف مانحة التمويل يقلل من تعثر سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (90.53) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.

4. تقيد العميل بالتزاماته تجاه المصارف مانحة التمويل يقلل من تعثر سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (50.37) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.

5. زيادة مديونية العميل دون دراسة يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (57.6) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.

6. عدم رغبة العميل في السداد رغم قدرته على السداد يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (90.69) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.
7. التوسع غير المدروس في الاستثمار من قبل العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (32.68) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.
8. الإدارة المنفردة للعميل تزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. تؤثر في الرقابة على التموويل الممنوح حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (34.13) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق

بناءاً على هذا تأكد صحة الفرضية التي نصها: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الشخصية للعميل ومستوى التعثر المصرفي .

جدول (8/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاة محور الفرضية الثانية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الظروف الاقتصادية المحيطة بنشاط العميل ومستوى التعثر المصرفي.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
1	سياسة التسعير الحكومية تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي.	38	91	19	1	1
		25.3	60.7	12.7	0.7	0.7
2	السياسات المالية التي تفرضها الدولة تؤثر في تعثر سداد التمويل المصرفي.	46	87	15	2	0
		30.7	58	10	1.3	0.0
3	السياسات النقدية التي تتبعها الدولة لحماية منتجاتها تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي.	48	82	16	4	0
		32	54.7	10.7	2.7	0.0
4	سياسة الحصار الاقتصادي الدولي تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي.	41	66	32	7	4
		27.3	44	21.7	4.7	2.7
5	الركود والتضخم الاقتصادي يؤثر على مستوى تعثر سداد التمويل المصرفي.	88	51	8	3	0
		58.7	34	5.3	2	0.0
6	الكوارث الطبيعية تؤثر في مستوى تعثر سداد التمويل المصرفي.	61	83	5	1	0
		40.7	55.3	3.3	0.7	0.0
7	الخلل الهيكلي في الاقتصاد يؤثر على مستوى تعثر سداد التمويل المصرفى	62	61	24	7	0
		41.3	41.7	16	2	0.0
8	المنافسة وعدم وجود نظام تسويقي للعملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	53	72	19	4	2
		35.5	48	12.7	2.7	1.3

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

يتبين من الجدول رقم (8/2/4) أن التوزيع التكراري والنسبي لأجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص المحور أعلاه مايلي:

1. سياسة التسعير الحكومية تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي. أن (38) فرداً وبنسبة (25.3%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (91) فرداً وبنسبة (60.7%) أجابوا أوافق

و(19) فرداً وبنسبة (12.7%) أجابوا محايد، بينما (1) فرداً وبنسبة (0.7%) أجابوا لا أوافق و(1) فرداً وبنسبة (0.7%) أجابوا لا أوافق بشدة.

2. السياسات المالية التي تفرضها الدولة تؤثر في تعثر سداد التمويل المصرفي. يتبين أن (46) فرداً وبنسبة (30.7%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (87) فرداً وبنسبة (58.0%) أجابوا أوافق و(15) فرداً وبنسبة (15.0%) أجابوا محايد، بينما (2) فرداً وبنسبة (1.3%) أجابوا لا أوافق و(0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق بشدة.
3. السياسات النقدية التي تتبعها الدولة لحماية منتجاتها تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي. يتبين أن (48) فرداً وبنسبة (32.0%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (82) فرداً وبنسبة (54.7%) أجابوا أوافق و(16) فرداً وبنسبة (10.7%) أجابوا محايد، بينما (4) فرداً وبنسبة (2.7%) أجابوا لا أوافق و(0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق بشدة.
4. سياسة الحصار الاقتصادي الدولي تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي. يتبين أن (41) فرداً وبنسبة (27.3%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (66) فرداً وبنسبة (44.0%) أجابوا أوافق و(32) فرداً وبنسبة (21.3%) أجابوا محايد، بينما (7) فرداً وبنسبة (4.7%) أجابوا لا أوافق و(4) فرداً وبنسبة (2.7%) أجابوا لا أوافق بشدة.
5. الركود والتضخم الاقتصادي يؤثر على مستوى تعثر سداد التمويل المصرفي. يتبين أن (88) فرداً وبنسبة (58.7%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (51) فرداً وبنسبة (34.0%) أجابوا أوافق و(8) فرداً وبنسبة (5.3%) أجابوا محايد، بينما (3) فرداً وبنسبة (2.0%) أجابوا لا أوافق و(0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق بشدة.
6. الكوارث الطبيعية تؤثر في مستوى تعثر سداد التمويل المصرفي يتبين أن (61) فرداً وبنسبة (40.7%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (83) فرداً وبنسبة (55.3%) أجابوا أوافق و(5) فرداً وبنسبة (3.3%) أجابوا محايد، بينما (1) فرداً وبنسبة (0.7%) أجابوا لا أوافق و(0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق بشدة.

7. الخلل الهيكلي في الاقتصاد يؤثر على مستوى تعثر سداد التمويل المصرفي يتبين أن (62) فرداً وبنسبة (41.3%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (61) فرداً وبنسبة (40.7%) أجابوا أوافق و(24) فرداً شض 1 وبنسبة (16.0%) أجابوا محايد، بينما (3) فرداً وبنسبة (2.0%) أجابوا لا أوافق و(0) فرداً وبنسبة (0.0%) أجابوا لا أوافق بشدة.
8. المنافسة وعدم وجود نظام تسويقي للعملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. يتبين أن (53) فرداً وبنسبة (35.3%) أجابوا أوافق بشدة، بينما (72) فرداً وبنسبة (48.0%) أجابوا أوافق و(19) فرداً وبنسبة (12.7%) أجابوا محايد، بينما (4) فرداً وبنسبة (2.7%) أجابوا لا أوافق و(2) فرداً وبنسبة (30%) أجابوا لا أوافق بشدة.

يستنتج الباحث من التحليل أعلاه أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الظروف الاقتصادية المحيطة بنشاط العميل ومستوى التعثر المصرفي.

جدول (9/2/4)

الوسيط ودرجات الحرية والقيمة المعنوية لإختبار مربع كآى لإجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الفرضية الثانية.

الرقم	العبارة	مربع كاي	درجات الحرية	القيمة المعنوية	الوسيط	درجة القياس
1	سياسة التسعير الحكومية تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي.	186.3	4	0.000	4.00	أوافق
2	السياسات المالية التي تفرضها الدولة تؤثر في تعثر سداد التمويل المصرفي.	116.6	3	0.000	4.00	أوافق
3	السياسات النقدية التي تتبعها الدولة لحماية منتجاتها تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي.	98.00	3	0.000	4.00	أوافق
4	سياسة الحصار الاقتصادي الدولي تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي.	87.53	4	0.000	4.00	أوافق
5	الركود والتضخم الاقتصادي يؤثر على مستوى تعثر سداد التمويل المصرفي.	127.8	3	0.000	4.00	أوافق
6	الكوارث الطبيعية تؤثر في مستوى تعثر سداد التمويل المصرفي.	133.6	3	0.000	4.00	أوافق
7	الخلل الهيكلي في الاقتصاد يؤثر على مستوى تعثر سداد التمويل المصرفى	67.33	3	0.000	4.00	أوافق
8	المنافسة وعدم وجود نظام تسويقي للعملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.	129.1	4	0.000	4.00	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

الجدول رقم (4/2/9) أعلاه يوضح نتيجة إختبار مربع كأي للعبارات الفرضية الثانية كما يلى:

1. سياسة التسعير الحكومية تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (186.3) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.
2. السياسات المالية التي تفرضها الدولة تؤثر في تعثر سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (116.6) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.
3. السياسات النقدية التي تتبعها الدولة لحماية منتجاتها تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (98.0) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.
4. سياسة الحصار الاقتصادي الدولي تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (87.53) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.
5. الركود والتضخم الاقتصادي يؤثر على مستوى تعثر سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (127.8) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.
6. الكوارث الطبيعية تؤثر في مستوى تعثر سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (133.6) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.

7. الخلل الهيكلي في الاقتصاد يؤثر على مستوى تعثر سداد التمويل المصرفى. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (67.33) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.
8. المنافسة وعدم وجود نظام تسويقي للعملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي. حيث بلغت قيمة إختبار مربع كأي (129.1) بقيمة إحتمالية (0.000) وهي قيمة ذات دلالة معنوية بمعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة لصالح الذين أجابوا أوافق.

الخاتمة: وتشمل:

أولاً:النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث إلى

1. التغير في سلوك ومصداقية العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.
2. عدم كفاية النظام المحاسبي لدى العملاء يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.
3. زيادة مديونية العميل دون دراسة يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.
4. عدم رغبة العميل في السداد رغم قدرته على السداد يزيد من تعثر سداد التمويل المصرفي.
5. الركود والتضخم الاقتصادي يؤثر على مستوى تعثر سداد التمويل المصرفي.
6. الكوارث الطبيعية تؤثر في تعثر سداد التمويل المصرفي.
7. سياسة التسعير الحكومية تؤثر على مستوى سداد التمويل المصرفي.
8. السياسات المالية التي تفرضها الدولة تؤثر في تعثر سداد التمويل المصرفي.

ثا نياً: التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يوصى الباحث بالآتى:.

1. اعتماد المعايير المصرفية وفقاً للتطورات العالمية والإقليمية، والمحلية، والتوعية بها جماهرياً ونشر الوعي والثقافة المصرفية.

2 .ضرورة تحديد سياسة إئتمانية واضحة ومكتوبة توزع على الموظفين المعنيين ،تتضمن معايير وإجراءات منح التمويل لتكون دليلاً يسترشد به الموظفين قبل منح التمويل .

3.يجب على المصرف إعداد دراسة جدوى للمشاريع المقدمة بغرض الحصول على التمويل من قبل جهات متخصصة في هذا المجال ، وتتم مراجعة هذه الدراسة بواسطة كوادر متخصصة في دراسة الجدوى من موظفي المصرف لتقييمها لأن معظم أسباب تعثر المشاريع الممولة كان نتيجة لضعف دراسة الجدوى المقدمة للمصارف وعدم علميتها.

4.العمل على إنشاء شبكة أو قاعدة معلومات مابين المصارف وفروعها ،وبين المصارف فيما بينها ومع البنك المركزى ممايسهل من معرفة الأوضاع المالية للعميل طالب التمويل.

5. العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة ممتهنة عملية الحصول على المعلومات وتجميع البيانات عن العملاء وتحليلها ونشرها وذلك لمساعدة المقرضين والمصارف في الحصول على معلومات موضوعية تفيد في تقييم سمعة العميل المالية ممايساعد في إتحاذ قرارات رشيدة وسليمة .

6.ضرورة تطوير نظام المعلومات والإستعلام عن المتعاملين مع المصارف بصورة أشمل وعن كل نشاطاتهم.

7. رفع كفاءة العاملين في إدارة التمويل وتزويدهم بجميع البيانات والمطلوبات التي تخص العملاء.

8.ضرورة توزيع التمويل المصرفى على جميع قطاعات المجتمع ، وذلك وفقاً للشروط والضوابط المعمول بها ، وألا يكون التمويل المصرفى حكر لأصحاب المشاريع الإستثمارية والشركات الكبرى .

سادساً: قائمة المصادر والمراجع:

1/ المصادر والمراجع باللغة العربية:-

- إبن منظور ، دت،"لسان العرب" ، القاهرة، دار المعارف.
- المعجم الوسيط ،"الجزء الثانى"،القاهرة ، مجمع اللغة العربية، 1995م .
- أبو الفتوح علي فضالي، التحليل المالي وإدارة الأموال، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1994.
- المنعم التهامي، **التمويل –مقدمة في المنشآت والأسواق المالية** ، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1985م.
- أحمد حسين الرفاعى ،مناهج البحث العلمى ،عمان :دار وائل للنشر ،1999م.
- حمزة محمود الزبيدي،"إدارة الإئتمان المصرفى والتحليل الإئتمانى" ،عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002م.
- حياة شحاتة،"مخاطر الإئتمان في المصارف التجارية"،القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1999م.
- عبد المعطي ، رضى أرشد محفوظ جودة، إدارة الإئتمان، عمان، د ن، 1999م.
- على العوضى، الديون المتعثرة تسويقها وتجنبها"،القاهرة ،المكتبة المصرية، 2004م.
- محسن أحمد الحضيرى،"الديون المتعثرة"،الظاهرة والأسباب والعلاج، الإسكندرية،إيتراك للنشر والتوزيع، 1997م.
- محمد كمال خليل الحمزاوى ،"إقتصاديات الإئتمان المصرفى"،الإسكندرية، منشأة المعارف، 1995م.
- محمد مطر ،،"الإتجاهات الحديثة في التحليل والإئتمان"،عمان،دار وائل للنشر، 2003م.

- منير إبراهيم هندى،"الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"،الإسكندرية،دار المعارف، 2003م.
- أسامة محمد حسن، أساليب التحليل المالي الحديثة ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي لبعض شركات المساهمة السعودية , (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، رسالة دكتوراة غيرمنشورة ،2014م)
- الفاتح الشريف، دور نظام الإستعلام الإئتماني في الحد من التعثر المصرفى وأثره في الاداء المالي للمصارف التجارية العامله في السودان،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ،رسالة دكتوراة غير منشورة ،2015م).
- كوثر بن سماعيلي، التعثر المصرفي ودور البنوك التجارية في معالجته، ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي بو نعامة، 2019م.
- لؤي بدراين، العوامل المحدده لقرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل 2019م.
- نجم الدين إبراهيم حسن ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية و معلومات قائمة التدفقات النقدية و أثرهما في الحد من التعثر المصرفى ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2014م.
- عبد المطلب عبد الحميد،2003م،"تحديث آليات الجهاز المصرفى للتكيف مع إتفاقيات تحرير تجارة الخدمات"، المجلة المصرفية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، العدد 2 ، المجلد 21 ، مصر.
- نظير رياض محمد الشحات،1998،"إطار مقترح لدراسة ظاهرة التعثر المالي لعملاء بنك التنمية والائتمان الزراعي بالتطبيق على الشركات الصغيرة لمحافظة دمياط"، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر ، إستراتيجية الصناعة المصرية بين الواقع والطموحات ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، القاهرة ، ابريل م.

2/ مراجع باللغة الانجليزية:-

- Abdul Rahman,Abdul Aziz A.(2017)The relationship between solvency ration and profitability ration :Analytical study in food industrial companies listed in amman bursa, International Journal of Economics and Financial Issuse Vol.1.7,Issue2,p75.
- Schoutens,Wim and Cariboni,Jessica.(2009)Levy processes in credit risk,Registered office John Wiley and Sons Ltd ,The Atrium ,Southern Gate Chichester,West Sussex ,United Kingdom.p9